

Distr.: General
31 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل
حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحرية الأساسية

مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧١/٧٠ ويعرض لمحة عامة عن أنشطة وإنجازات مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧. ويسلط التقرير الضوء على إنجازات المركز ويقدم موجزاً للخطوات المتخذة من أجل تعزيز فعاليته وكفاءته في الاستجابة للحاجة والطلب المتزايدين على الدعم والمساعدة التقنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البلدان التي يغطيها المركز.



أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٧١/٧٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثانية والسبعين، تقريرا عن تنفيذ القرار. وهو يقدم لمحة عامة عن أنشطة وإنجازات المركز في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧.
- ٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، عطفًا على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٦، بدأ المركز استعراضًا قائمًا على المشاركة لأنشطته ولعملية تخطيطه.

ثانيا - النتائج الرئيسية للأولويات المواضيعية الرئيسية

- ٣ - تتواءم الأولويات الاستراتيجية للمركز مع المجالات المواضيعية لخطة الإدارة التنظيمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في:
 - (أ) توسيع الحيز الديمقراطي؛
 - (ب) الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن؛
 - (ج) تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛
 - (د) تعزيز المساواة ومكافحة التمييز ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساواة وسيادة القانون؛
 - (هـ) إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي.

- ٤ - وأدى المركز من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧ دورا هاما في بناء قدرات جهات فاعلة مختلفة، منها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة. وفي شراكة مع المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شارك المركز أيضا في بناء قدرات ممثلي وموظفي منظمات إقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، فضلا عن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد الطلب على التدريب المتصل بالآليات الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع. ولما كانت حالات حقوق الإنسان والظروف تختلف في البلدان التي يغطيها المركز وعددها ٢٥ بلدا، فقد كَيَّف المركز أنشطته لبناء القدرات وفقا للاحتياجات المختلفة والمتطورة للمنطقة والتحديات التي تواجهها.

ألف - توسيع الحيز الديمقراطي

- ٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المركز بدور بالغ الأهمية في تزويد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بالمعارف والمهارات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. وركزت أنشطته لبناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان على النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات.
- ٧ - ومنذ عام ٢٠١٣، قام المركز، في شراكة مع المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في بيروت، بتنفيذ برامج لبناء قدرات النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، شمل أربع دورات تدريبية

ضمت ٥٠ امرأة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، سينظم المركز نشاطا لبناء القدرات من أجل ٢٠ امرأة من المدافعات عن حقوق الإنسان.

٨ - وسلط قرار الجمعية العامة ١٦١/٧٠ الضوء على العمل الحيوي الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في تعزيز وحماية والدعوة إلى أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعزز المركز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في هذا المجال، في متابعة للتدريب الأولي للمدربين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نظم في الدوحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. واستهدف التدريب ١٨ من المدافعين عن حقوق الإنسان، منهم ٧ نساء، من تسعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما المرحلة الثالثة من البرنامج فستركز على توثيق حالات انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وستزود المشاركين بالمهارات التقنية والفنية لتدريب زملائهم على رصد هذه الحقوق ووضع استراتيجيات لتعزيز عملهم في هذا المجال.

٩ - ويشدد البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الحاجة إلى تعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان للعاملين في وسائل الإعلام والصحفيين. وفي هذا الصدد، وفي إطار احتفاله السنوي باليوم العالمي لحرية الصحافة، قام المركز، بالتعاون مع مركز الجزيرة للحرية العامة وحقوق الإنسان ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان في المغرب، بتنظيم حلقة عمل تدريبية إقليمية عن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل الإعلام في أيار/مايو ٢٠١٦ في المغرب. وحضر التدريب ١٧ مشاركا، منهم ٥ نساء من ١٠ بلدان مختلفة. وكان الغرض هو تعزيز معرفتهم بمعايير حقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بحرية الإعلام وتطوير مهاراتهم في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في عملهم.

١٠ - وفي الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في عام ٢٠١٧، وفي شراكة مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب اليونسكو لدول الخليج واليمن، نظم المركز حلقة دراسية في الدوحة عن موضوع "دور الإعلام في النهوض بمجتمعات عادلة مسالمة وشاملة للجميع" وركز الحدث أساسا على مناهضة خطاب الكراهية في وسائل الإعلام وعلى دور الصحفيين في تعزيز الحوار. وحضر الحلقة الدراسية ٥٠ صحفيا، منهم ٢٠ من النساء والطلاب من قطر.

١١ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، نظم المركز في الخرطوم، بالتعاون مع مركز الجزيرة للحرية العامة وحقوق الإنسان والاتحاد العام للصحفيين السودانيين، حلقة دراسية وحلقة عمل تدريبية عن موضوع "دور الإعلام في تعزيز مجتمعات مسالمة وإقامة منبر شامل للجميع: الواقع والتحديات التي تواجه جهود الحماية". وحضر الحلقة الدراسية ١١٣ مشاركا سودانيا، منهم ٢٩ امرأة. وكانت إحدى النتائج الرئيسية للحلقة الدراسية هي الإقرار بأهمية المشاركة العامة المجدية في عملية صياغة قانون جديد للإعلام السوداني. أما حلقة العمل التي حضرها ١٠٩ صحفيين، منهم ٤٠ امرأة، فتهدف من جانبها إلى تعزيز معرفتهم بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومعايير حقوق الإنسان، وبالآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان.

١٢ - ومنذ عام ٢٠١١، نظم المركز خمس مشاورات إقليمية بشأن تقديم تعليم نظامي في مجال حقوق الإنسان في المستوى الابتدائي والثانوي والجامعي، مع التركيز على الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان (٢٠٠٩-٢٠١٤) والمرحلتين الثانية والثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق

الإنسان (٢٠١٠-٢٠١٤ و ٢٠١٥-٢٠١٩). وفي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في الدوحة، نظم المركز حلقة عمل تشاورية بشأن التجارب الرسمية وغير الرسمية في تطوير التثقيف في مجال حقوق الإنسان، استضافت تسعة خبراء من وزارات التعليم والمؤسسات الأكاديمية في دولة فلسطين، والسودان، وعمان، والكويت، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. وحدد المشاركون الممارسات الفضلى والتحديات القائمة في وضع وتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي. وشملت توصياتهم الرئيسية الحاجة إلى وضع خطط وطنية متسقة مع توصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛ وأهمية الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني؛ والحاجة إلى تعزيز قدرات وزارات التعليم في وضع مناهج دراسية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٣ - وأقام المركز آلية تنسيق تضم عددا من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تعزيز التعاون وأنشطة بناء القدرات ذات الصلة.

١٤ - وحدد المركز فجوة رئيسية في منشورات ووثائق حقوق الإنسان باللغة العربية، وكذلك في اللغات الأخرى المستخدمة في البلدان التي يغطيها المركز. والمركز منذ إنشائه يركز على البلدان الناطقة بالعربية. ويعتزم استثمار مزيد من الجهود للوصول إلى البلدان غير الناطقة باللغة العربية في جنوب غرب آسيا في السنوات المقبلة. فعلى سبيل المثال، سيقوم بوضع نظام لإدارة المعلومات على شبكة الإنترنت لخدمة المنطقة وتزويدها بموارد متاحة مباشرة على الإنترنت في مجال حقوق الإنسان، تشمل برامج تدريبية على الإنترنت تستهدف الشباب.

باء - الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن

١٥ - أكد مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢١/٣١، أهمية التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان كأداة للمساعدة في منع الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف والتعصب العرقي والديني والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهم المركز في جهود منع نشوب النزاعات في المنطقة من خلال التركيز على الحق في التعليم في حالات النزاع، ومكافحة خطاب الكراهية.

١٦ - وبلغ المشروع المتعلق بحماية الحق في التعليم أثناء انعدام الأمن والنزاع المسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي امتد أربع سنوات، نهايته في عام كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو مشروع نفذته المركز في شراكة مع مؤسسة التعليم فوق الجميع من خلال برنامجها لحماية التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع. وصدر التقرير الرسمي^(١) بعد إكمال المشروع، وهو يركز على حقوق الطفل في التعليم في تونس ودولة فلسطين ومصر. وعكس التقرير أيضا أصوات الأطفال والطلاب الذين شاركوا في مشاريع لمعرفة حقوقهم كأطفال، ولا سيما حقهم في التعليم.

١٧ - ومن خلال المشروع، قدم المركز منحتين إلى منطمتين من منظمات المجتمع المدني الناشطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هما: الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، ومركز إبداع المعلم. والغرض من

(١) كورتني إروين، "هذه هي حقوقي: ارفعوا أصواتكم يا تلاميذ تونس وفلسطين ومصر"، دراسة عن حماية الحق في التعليم أثناء انعدام الأمن والنزاع المسلح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو مشروع مشترك بين مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لمنطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، وبرنامج حماية التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع، ٢٠١٦.

المنحتمين هو تعزيز دور المجتمع المدني في ضمان الحق في التعليم واحترامه وحمايته في البلدان المتضررة من النزاع. ونفذت الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، عبر مكتبها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشروعا إقليميا لتعزيز حق الأطفال في الحصول على التعليم في تونس ودولة فلسطين والعراق وليبيا واليمن. وأفاد المشروع ٣٠٦ أطفال. ونفذ مركز إبداع المعلم مشروعا في دولة فلسطين درب ٣٠ معلما و ٣٠ شابا من الناشطين بشأن استخدام الأدوات والآليات القانونية لحقوق الإنسان لتعزيز حماية حقهم في التعليم وتوثيق الانتهاكات ذات الصلة. وفي المقابل، نظم هؤلاء المعلمون والناشطون ١١٨ دورة تثقيفية في مدارسهم، استفاد منها ما مجموعه ١٠٥٠ طالبا، منهم ٥٦٠ طالبة. وتمكن الطلاب من توثيق ٥٦ شكوى متعلقة بانتهاك حقهم في التعليم، ومن تقديمها إلى السلطات المختصة. وأبرز التقرير المذكور أنفا الإنجازات الرئيسية للمشاريع، والحاجة إلى زيادة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم في حالات النزاع وانعدام الأمن.

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٦، في الدوحة، نظم المركز اجتماعا بشأن الحق في التعليم في سياق انعدام الأمن والنزاع المسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضم ١٨ مشاركا، منهم ١٣ امرأة. وضم المشاركون رئيسي الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال ومركز إبداع المعلم، فضلا عن خبراء مستقلين في مجال التعليم، وممثلين عن منظمات إقليمية ووطنية. واتفق المركز مع مؤسسة التعليم فوق الجميع بشأن ضرورة قيام شراكة جديدة من أجل زيادة تعزيز الحق في التعليم.

١٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أطلق المركز وبرنامج حماية التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع التابع لمؤسسة التعليم فوق الجميع النسخة الإنكليزية للموقع التعليمي www.protectededucationmena.org. وكان الغرض الرئيسي للموقع، الذي صدر باللغة العربية في عام ٢٠١٤، هو تقديم معلومات متعلقة بحماية الحق في التعليم في سياق انعدام الأمن والنزاع المسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعن أعمال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومشروع "حماية التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاع". ويضم الموقع أيضا مكتبة للمنشورات والموارد ذات الصلة المتعلقة بالحق في التعليم في أوقات النزاع.

٢٠ - وفي ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في الدوحة، نظم المركز، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حلقة دراسية بشأن سبل مكافحة التحريض والتشجيع على التسامح. وعقدت المناسبة في إطار خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف^(٢). وناقش المشاركون وعددهم ٢٥، منهم ٦ نساء، من ١١ بلدا عربيا، أثر خطاب الكراهية على تمتع بحقوق الإنسان، فضلا عن الممارسات الفضلى في مكافحة خطاب الكراهية والتشجيع على التسامح. واختتمت الحلقة الدراسية بثلاث توصيات رئيسية هي: إنشاء هيئات مستقلة للمجتمع المدني لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية؛ وإنشاء إدارات داخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان متخصصة في تحليل وتوثيق خطاب الكراهية وبناء القدرة على إخطار السلطات المعنية بوجود خطاب من هذا القبيل؛ والقيام بدقة بتحديد عناصر المناهج الدراسية الأكاديمية التي تشير إلى تحريض على الكراهية.

٢١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، في تونس، نظم المركز حلقة عمل إقليمية بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بشأن دور هذه المؤسسات في منع التطرف العنيف. وحضر

(٢) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/RabatPlanOfAction.aspx.

المناسبة ٣٠ مشاركا، منهم ١٠ نساء، من ١٢ بلدا عربيا. وناقشوا خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (انظر A/70/674)، وحددوا العناصر الأساسية لخطط العمل الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

٢٢ - وفي يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مؤتمرا دوليا في الدوحة بشأن مُجج حقوق الإنسان في حالات النزاع في المنطقة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، والبرلمان العربي، وجامعة الدول العربية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وجمع المؤتمر أكثر من ٣٢٠ مشاركا، من بينهم ٧٣ امرأة، وممثلو منظمات إقليمية ودولية^(٣).

٢٣ - واستعرض المشاركون في المؤتمر الدور الذي تضطلع به مفوضية حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التطورات الجارية في المنطقة العربية. وناقش المشاركون أيضا سبل دعم وتطوير التعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وكان المؤتمر أيضا بمثابة منبر للحوار وتبادل المعلومات عن الأدوار والإنجازات وأفضل الممارسات فيما بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة. ودعا المشاركون إلى زيادة التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع ودعم المزيد من التفاعل الفعال مع نظم الحماية الوطنية. وشددوا أيضا على الدور الذي تضطلع به المفوضية في تعزيز معارف ومهارات السلطات المختصة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن استخدام المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

جيم - تعزيز فعالية الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٢٤ - أعادت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٨/٦٨ تأكيد أن تنفيذ الدول الأطراف للصكوك الدولية لحقوق الإنسان على نحو تام وفعال أمر مهم للغاية بالنسبة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على الصعيد العالمي، وأن الأداء الفعال لنظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان أمر لا غنى عنه لتنفيذ هذه الصكوك على نحو تام وفعال. وبدأ المركز عملا استراتيجيا مع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان الاستخدام الفعال للآليات الدولية لحقوق الإنسان واحترام التزامات حقوق الإنسان بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

٢٥ - وفي هذا السياق، نظمت المفوضية، بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، مؤتمرا إقليميا عن دور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية وذلك في الدوحة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وحضر المؤتمر أكثر من ٢٥٠ مشاركا من بينهم ٦٣ امرأة من منظمات وطنية وإقليمية، منها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة. وأقر المشاركون بالحاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

(٣) ضم المشاركون الآخرون الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وممثلي وزارات الخارجية والعدل في المنطقة العربية، والبرلمان العربي، ولجان حقوق الإنسان واللجان القانونية في البرلمانات والمجالس الاستشارية العربية، ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي منظمات المجتمع المدني في المنطقة، والمؤسسات غير الحكومية الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، فضلا عن رؤساء ثمانية من مكاتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومسؤولي وخبراء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وممثلي مراكز البحوث.

ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع ودعم التفاعل الفعّال مع نظم الحماية الوطنية. وشددوا أيضا على دور المفوضية في تعزيز معارف ومهارات السلطات المعنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

٢٦ - وإذ يسلم المركز بالدور الهام الذي يمكن للدبلوماسيين أن يضطلعوا به في تعزيز الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستجابة لمختلف الطلبات الواردة من الحكومات والبعثات الدبلوماسية، نفذ المركز منذ عام ٢٠١٢ برنامجا سنويا لبناء قدرات الدبلوماسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المركز بتنظيم ثلاث دورات تدريبية للدبلوماسيين، منها حلقتنا العمل التدريبتان السنويتان الرابعة والخامسة للدبلوماسيين العرب، المعقودتان في الدوحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وفي تونس في أيار/مايو ٢٠١٦، على التوالي، وأول حلقة عمل تدريبية للدبلوماسيين من جنوب غرب آسيا بشأن حقوق الإنسان والدبلوماسية، التي عقدت في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وحضر حلقات العمل ٥٣ مشاركا من بينهم ١٥ امرأة، من ٢٣ بلدا وُفرت لهم المعارف والمهارات اللازمة للتعامل بفعالية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٧ - وفي الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، في جنيف، نظمت مفوضية حقوق الإنسان دورة تدريبية عن آليات حقوق الإنسان للدبلوماسيين العرب. وللمرة الأولى، شمل التدريب القيام بزيارة إلى دورة مجلس حقوق الإنسان، وعقد اجتماعات مع موظفي المفوضية الذين يدعمون مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وشارك فيه ٢٢ دبلوماسيا، بينهم ٨ نساء، من أربعة بلدان. وأجري التدريب الثاني للدبلوماسيين العرب في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بمشاركة مشاركين من شمال أفريقيا (٦ نساء و ٨ رجال). ومن المقرر تنظيم دورتين تدريبيتين أخريين قبل نهاية العام.

٢٨ - وأثنت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٦٣/٧٠، على الدعم الذي قدمته المفوضية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشجعت المفوضية على مواصلة تقديم هذا الدعم. ويعد تقديم الدعم التقني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من بين الأولويات الرئيسية للمركز الذي ما فتئ يعمل في شراكة وثيقة مع المؤسسات الوطنية الـ ١٢ المعتمدة لحقوق الإنسان في المنطقة، فضلا عن شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، وقع المركز مذكرة تفاهم مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتحديد إطار العلاقة بين الطرفين وأدوار ومسؤوليات كل منهما. ومع مراعاة أولويات مفوضية حقوق الإنسان في المنطقة، تركز مذكرة التفاهم على مجالات التعاون التالية لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية:

- (أ) تطوير قدرات ومهارات موظفيها؛
- (ب) زيادة الوعي بحقوق الإنسان في المنطقة ونشر المعلومات بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل المؤسسات وعلى مستوى المجتمع المحلي؛
- (ج) تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل ومؤتمرات من أجل المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(د) إجراء بحوث مشتركة بشأن حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة ذات الاهتمام المشترك والمشاركة في تبادل المعلومات.

٣٠ - وفي يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظم المركز في الدوحة حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وركزت حلقة العمل على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التفاعل مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة من أجل تعزيز الامتثال للالتزامات الدول بحقوق الإنسان. وزودت أيضا ٢٠ مشاركا، من بينهم ٦ نساء، من ١١ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل بفعالية مع آليات حقوق الإنسان وتقديم الدعم إلى الدول في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير، في شراكة مع منظمات المجتمع المدني.

٣١ - وفي يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧، في الدوحة، نظمت المفوضية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورات تدريبية عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والدور الذي تضطلع به المفوضية، مستندة في ذلك إلى الدورات التدريبية للدبلوماسيين العرب. وزود التدريب ١٣ مشاركا من سبع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بالمعارف والمهارات اللازمة للتعامل بفعالية مع الآليات.

دال - تعزيز المساواة ومكافحة التمييز ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون

٣٢ - في العديد من البلدان التي يغطيها المركز، لا يزال التمييز ضد فئات معينة من الناس، منها الأقليات والنساء والمهاجرون، يشكل تحديا كبيرا. ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وضع جيد يمكنها من زيادة الوعي بالمعايير الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز، ولا سيما تعزيز قدرة الفئات المهمشة على تعزيز وصولها إلى العدالة، مما يدعم المنظمات الشعبية والمنظمات المجتمعية في ضمان مساءلة المتاجرين بالأشخاص.

٣٣ - وعملا بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٩٣، حدد المركز مكافحة الاتجار بالأشخاص في المنطقة باعتبارها إحدى أولوياته الرئيسية. واستنادا إلى التطبيق الواسع النطاق لنهج قائم على حقوق الإنسان لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، اضطلع المركز بثمانية أنشطة لبناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون والمشرعين والمسؤولين من الوزارات المعنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

٣٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظم المركز في دبي ندوة حول سد الفجوة بين التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص في العالم العربي، بالتعاون مع مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال. وكان الهدف هو تحديد الثغرات بين التشريعات الوطنية والمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي أكد المشاركون على ضرورة المواءمة بينها. وحضر الحلقة الدراسية ٢٥ مشاركا، بينهم ١٣ امرأة، ومنهم قضاة ومحامون ومثلو منظمات المجتمع المدني الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نظم المركز في عمان حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ضحاياه. وحضر المناسبة ٢٠ مشاركا، من بينهم ٦ نساء، من ١٢ مؤسسة وطنية مختلفة لحقوق الإنسان. وكان الغرض منها هو

تعزيز مهاراتهم في مجال تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المتجر بهم، وتحديد الثغرات في مجال الحماية. وتناولت حلقة العمل أيضا أثر التدابير الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

هاء - إدماج حقوق الإنسان في التنمية وفي المجال الاقتصادي

٣٦ - في يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل، في الدوحة، نظم فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، في شراكة مع المركز، منتدى آسيا الإقليمية المعني بقطاع الأعمال وحقوق الإنسان. واجتذبت المنتدى ٤٠٠ مشارك من ٦٠ بلدا، من بينهم ١٠٠ امرأة، وناقش مسائل مختلفة بالغة الأهمية، منها حقوق العمال المهاجرين في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ولا سيما وضع العاملات في المنازل؛ والعمل القسري وعمل الأطفال والاتجار بالأشخاص؛ والوصول إلى سبل الانتصاف من خلال الآليات القضائية وغير القضائية؛ وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وحقوق المرأة في سياق قطاع الأعمال؛ وحقوق الشعوب الأصلية.

ثالثا - تعزيز فعالية وكفاءة المركز

٣٧ - بناء على طلب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعةً للمركز في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لتقييم مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في توفير ضمانات معقولة بشأن الإدارة الفعالة لعمليات المركز. وغطت الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي ورصد الأداء والإطار التنظيمي.

٣٨ - وصدر تقرير المراجعة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦^(٤). واستجابة لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، خضع المركز لعملية إعادة هيكلة أساسية لكفالة الإدارة الفعالة لعملياته ولتعزيز الشفافية والامتثال لقواعد وأنظمة الأمم المتحدة. وتوجد إجراءات صارمة لضمان التقييد بالنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة ودليل الإدارة الميدانية. وأخذ المركز أيضا في اعتباره التوصيات البرنامجية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وسيجري تنفيذ معظم متطلبات الأمن التي تفي بمعايير الأمم المتحدة الأمنية الدنيا للعمل بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

رابعا - الاستنتاجات

٣٩ - أحرز المركز تقدما ملحوظا في تعزيز حقوق الإنسان والدعوة في المنطقة، وسيواصل تعزيز فعاليته وكفاءته في الاستجابة للاحتياجات المستمرة والمستجدة. واستنادا إلى المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة^(٥)، سيعزز المركز أيضا من بناء القدرات والمساعدة التقنية، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع وما بعد النزاع. وسيكفل المركز أيضا أن تعكس استراتيجيته للفترة

(٤) التقرير رقم ٢٠١٦/٠٤٣ متاح في الموقع <https://oios.un.org/page?slug=report>.

(٥) في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أجرى المركز استقصاء عبر شبكة الإنترنت ومقابلات متعمقة مع الشركاء الرئيسيين في المنطقة، شددت على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المركز في التصدي للتحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في المنطقة. وأكمل الاستقصاء ٨١ مختصا من ٢٠ بلدا.

٢٠١٨-٢٠٢١ ولايته بالكامل، وأن تشمل البلدان الـ ٢٥ جميعها الداخلة ضمن نطاق تغطيته. وسيسعى المركز إلى تعزيز دعمه للحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة.

٤٠ - ولتعزيز العناصر الثلاثة لولايته على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٠، سيعزز المركز برنامجه للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وسيواصل وضع برامج تدريبية، مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني؛ وسيواصل تحسين خدماته في مجال التوثيق والإعلام، من خلال سبل منها إنشاء موقع ونظام معلومات على الإنترنت يسهل الاطلاع عليهما.

٤١ - والمركز ملتزم تماما بتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لضمان زيادة الفعالية والكفاءة في تنفيذ ولايته.